

الرشوة.. كباب وكفتة!

«بقصد أو بحسن نية.. الفساد خسارة عليك وعليّ».. شعار اتخذته حملة إعلانية بدأ بثها أول شهر رمضان ٢٠١٦ على عدد من القنوات الفضائية بهدف مواجهة الفساد وحملت شعار «مصر أقوى من الفساد».

أحد هذه الإعلانات يستعرض رحلة مواطن بين عدد من الموظفين لاستخراج أوراق رسمية، وكم الطلبات والدمغات المطلوبة منه من جهات حكومية متعددة، لينتهى الإعلان بجملة «تعطيل مصالح الناس هو الفساد بعينه».

الإعلان الذى اختزل الفساد فى تعطيل موظفى الدولة لمصالح المواطن إلا بعد تلقى رشوة أثار ردود فعل غاضبة وانتقادات على مواقع التواصل الاجتماعي، وركز هؤلاء على أن الحكومة قدمت حملة إعلانية لا تقتحم أوكار الفساد بأشكاله المتنوعة، فى الوقت الذى لا يوجد فيه خط ساخن للإبلاغ عن الفساد.

بصرف النظر عن التعريف القانونى لمفهوم الفساد، كجريمة تعاقب عليها التشريعات الجنائية، وفقاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)^{١٦٠}، فإن الفساد فى مفهومه السوسيولوجى العام هو كل سلوك (فعلاً كان أو امتناعاً) يتعارض مع ما يجب أن يتحلى به الشخص من أمانة ونزاهة فى ممارسته لوظيفة حكومية، أو فى القطاع الخاص، أو لمهنة حرة على نحو ما ينظمه القانون والمدونات الأخلاقية المهنية، وبصفة عامة مع كل ما يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة.

١٦٠ د. سليمان عبد المنعم، قراءة فى ملف الفساد: «السوس» الذى ينخر فى عظام مؤسساتنا، مصدر سابق، ص ١٠١.

في مصر، تعتبر الرشوة أمراً اعتيادياً عندما يحاول المواطنون الحصول على خدمات، حسب دراسة مسحية أعدتها منظمة الشفافية العالمية عن الفساد في عام 2015، قالت إن 50٪ من المصريين دفعوا رشوة عندما تعاملوا مع جهة تقدم خدمة عامة في العام المذكور^{١٦١}.

وفي عالم الفساد، وخاصة الرشوة، فإن كل شيء وارد، بما في ذلك عضوية الأندية، وأداء فريضة الحج ووجبات الكباب والكفتة! وإذا كان البعض يستغرب إدخال الكباب والكفتة قائمة الاتهامات في قضايا الرشوة ولا يرى بأساً في هدايا من الشيكات المصرفية، والمجوهرات، والخواتم، والسلاسل الذهبية، فإن القاعدة التي تقول "أطعم الفم تستح العين" تنطبق في عالم الرشوة على ما هو أشد غرابة.

وما قضية "رشوة وزارة الزراعة" التي أثيرت في سبتمبر 2015 سوى آخر نماذج الرشوة التي تثير الدهشة في بعض جوانبها العينية. الحاصل أن النيابة العامة قررت حبس كل من وزير الزراعة المقال، صلاح الدين هلال، ومدير مكتبه محيى الدين قدح، ورجل الأعمال أيمن الجميل، "الراشي"، ومحمد فودة المتحدث الصحفي باسم وزير الثقافة الأسبق، "الوسيط"، المتهمين في قضية الرشوة والفساد بوزارة الزراعة.

أغنانا بيان النيابة العامة عن الكثير؛ إذ قال إن المستشار على عمران، القائم بأعمال النائب العام، استعرض نتيجة التحقيقات التي أجرتها نيابة أمن الدولة العليا، القضية رقم 673 لسنة 2015، حصر أمن الدولة العليا، الخاصة بطلب وتلقى مسؤولي وزارة الزراعة أشياء

١٦١ مروة الصواف، «الشفافية الدولية»: ٥٠٪ من المصريين دفعوا رشوة مقابل خدمات حكومية، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٤ مايو ٢٠١٦.

عينية ممثلة في بعض الهدايا، وطلب بعض العقارات من المتهم أيمن الجميل، مقابل تقنين إجراءات مساحة أرض قدرها 2500 فدان بوادي النطرون.

تمثلت تلك الهدايا في عضوية عاملة في النادي الأهلي بمبلغ 140 ألف جنيه، ومجموعة ملابس من أحد المحال الراقية قيمتها 230 ألف جنيه، وهاتفين محمول قيمتهما 11 ألف جنيه، وإفطار في شهر رمضان بأحد الفنادق بتكلفة 14 ألف جنيه، وطلب سفر لأسر المتهمين وعددهم 16 فرداً لأداء فريضة الحج بإحدى الشركات بتكلفة 70 ألف ريال سعودي للفرد^{١٦٢}.

وشملت قائمة الهدايا محل "الرشوة" أيضاً طلب وحدة سكنية بإحدى المنتجعات بمدينة 6 أكتوبر قيمتها 8 ملايين و250 ألف جنيه. كان رئيس الوزراء، إبراهيم محلب، فوجئ بطلب من الرئاسة باستقبال وزير الزراعة في مكتبه بمجلس الوزراء، بعد مطالبة الوزير بتقديم استقالته، ورفع الحصانة الوزارية عنه تمهيداً لمحاكمته في إطار قضية الفساد الكبرى بوزارة الزراعة.

استدعت مراسم مجلس الوزراء الوزير هلال مع إعلان قبول استقالته، حيث قالت الحكومة في بيان لها إنها جاءت وفقاً لتعليمات الرئيس عبدالفتاح السيسي.

لاحقاً، رتبت الأجهزة الأمنية إلقاء القبض على الوزير المقال بعد دقائق من خروجه من مجلس الوزراء، بعد توقيف سيارته بالانفاق مع الحرس الخاص به في ميدان التحرير على بُعد أمتار من مقر مجلس الوزراء. اختفى صلاح هلال عن كاميرات المصورين

١٦٢ حبس وزير الزراعة ومدير مكتبه وآخرين في قضية رشوة، موقع «بوابة الأهرام» الإلكتروني، ٧ سبتمبر ٢٠١٥.

منذ لحظة القبض عليه وحتى ظهوره في أولى جلسات محاكمته في 12 ديسمبر 2015.

في الوقت نفسه، أثار خبر القبض على سكرتير وزير الثقافة الأسبق، فاروق حسني، وطليق الفنانة عادة عبدالرازق، والمرشح المحتمل لمجلس النواب عن دائرة زفتى، محمد فودة، بتهمة الفساد والرشوة، ذكريات قديمة عن الرجل الذى ملأ الدنيا ضجيجاً بمشروعاته الخيرية والمحكوم عليه في عدة قضايا فساد وتربح من المال العام.

كشفت أوراق التحقيقات في القضية المعروفة إعلامياً بـ"فساد وزارة الزراعة" عام 2015، عن مفاجأة في القضية، حيث أنكر محمد فودة الاتهامات المنسوبة له في أول جلسة تحقيق له إلا أنه في الجلسة الثانية عاد واعترف تفصيلاً على وقائع الرشوة التى قدمها للوزير ومساعدته.

في تفصيلات اعترافه أمام نيابة أمن الدولة العليا، قال فودة نصاً:

"أنا معترف أنى كنت وسيطاً في تقديم رشوة من أيمن الجميل، صاحب مجموعة "كاير وثرى إيه"، لوزير الزراعة صلاح الدين هلال ومساعدته محيى قدح، وده مقابل سرعة إنهاء إجراءات وضع يد الشركة اللى أنا شغال فيها مستشار إعلامى على مساحة ٢٥٠٠ فدان ناحية وادى النظرون.

"وإحنا اضطررنا لكده بعد ما عرقلوا هما الاتنين الإجراءات بعد ما كنا قطعنا شوطاً كبيراً فيها وقررنا نخلصها وفقاً للإجراءات القانونية الصحيحة المعمول بها في هيئة التعمير والتنمية الزراعية، ومن وقتها بدأت طلبات الوزير ومساعدته وأنا توليت عرض الطلبات دى على أيمن الجميل وتقديم العطايا المطلوبة منه لهم على سبيل الرشوة، ومن الحاجات اللى طلبوها: الوزير طلب عضوية عاملة في النادى الأهلى له ولأسرته المكونة من زوجة و٣ أولاد قُصّر وابن بالغ،

ومحى طلب عضوية عاملة له ولأسرته بالنادى الأهلى وأنا توسطت لعمل عضوية للوزير وأولاده ودفعت مقابلها من أموال أيمن الجميل وبموافقته، حيث دفعت تقريباً ١٣٧ ألف جنيه، وكم ان أعطيت محى استثماره علشان يكمل إجراءات اشتراكه وأسره فى عضوية النادي، وكم ان محى والوزير طلبوا على سبيل الرشوة ملابس من محل "إيجو" بمصر الجديدة وعرضت الموضوع على أيمن الجميل وعرفت إنهم جابو ملابس من هناك بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه، وأيمن هو الى دفع الفلوس دى بالإضافة إلى ملابس طلبها محى وأنا كنت معاه، ومحى طلب يشتري هودوم وبَدَل من محل "باى فان" من "الفور سيزون"، بالإضافة إلى بدلة وقميص وبنطلون للوزير من الفندق وفعلاً اشتريتهم بقيمة ٣٧ ألف جنيه، دفعتهم بالفيزا بتاعتى على سبيل الرشوة، وكان أيمن عارف بيها، وكم ان صلاح هلال طلب عن طريق محى فيلا فى منتجع "بالم هيلز" وصيدلية إلى جوارها لابنته هالة وكانت قيمة الفيلا الى طلبها ما بين ٧ و٩ ملايين جنيه والصيدلية بحوالى مليون جنيه، وكانت قريبة من الشيخ زايد، وكم ان الوزير طلب قيمة ١١ تأشيرة حج وإنهاء كل إجراءات الحصول على التأشيرات دى ومصاريف سفر أصحابها وإقامتهم طوال فترة الحج وأنا عرضت الأمر على أيمن الجميل وكان مضطراً إنه يدفع علشان ياخذ حقه ويخلص إجراءات تقنين الأرض الخاصة به وكنا هندفع لكل تأشيرة ما يقرب من ١٥٠ ألف جنيه شاملة مصاريف السفر والإقامة أثناء أداء شعائر الحج، وطلب كمان تليفون هواوى ومحى طلب تليفون زيه وجبنا الموبايلين وكان تمنهم ١١ ألف جنيه، بالإضافة إلى أنهم طلبوا إعداد إفطار بفندق لحوالى ٢٢ فرداً تقريباً على سبيل الرشوة ووافق إنه يتحمل تكاليف الإفطار".

"وطلب الوزير أيضاً تعيين أخته كرم فى وظيفة شاغرة، تم

الإعلان عنها في شركة توزيع وسط الدلتا وطلب تعيين ابنته هالة بجامعة المستقبل الى أنا المستشار الإعلامي وطلب تعيين ابنه محمد في أى شركة بتروك خاصة، ومحى طلب تعيين مراته منى بجامعة المستقبل وده كله ثابت على رسائل "واتس آب" على تليفونى المضبوط، وإنه طلب منى إنى أزيه في التحريات الى بتعملها الرقابة الإدارية عليه علشان يتعين مساعد أول وزير الزراعة وكان طلب منى إنشاء وحدة صحية في قريته كفر العمار وإنهاء إجراءات تجديد وتطوير شبكة الصرف الصحى في القرية، ومحى طلب وحدة صحية لقريته وتطوير نادٍ بالقرية أيضاً وطلب منى توصية لوزير الصحة على شقيقه سيد الى شغال في مستشفى الحسين الجامعى والموضوع الأخير معملتش فيه حاجة لأن مستشفى الحسين تابع للأزهر وليس وزارة الصحة"¹⁶³.

أمام نيابة الدولة العليا أيضاً، كشف رجل الأعمال أيمن رفعت الجميل، رئيس مجلس إدارة شركة "كاير وثرى إيه"، تفاصيل مذهلة عن الدور الذى يلعبه فودة.

يقول أيمن الجميل:

"عرضت على فودة أن يصبح المستشار الإعلامى لمجموعة شركاتي، وبدأ يعمل معي، وكان يحصل على 150 ألف جنيه شهرياً، ودى كانت المساعدة بتاعى له في الانتخابات [البرلمانية].

"تدخل فودة في موضوع الأرض في أغسطس 2014 تقريباً.. كنا قاعدين مع بعض في مكتبى وسمعى وأنا بكلم الشؤن القانونية عندى في الشركة، وكنت متعصب بسبب القضايا الى أنا رافعها على وزارة الزراعة لتقنين وضع يدى على الأرض، وأنا كنت مستعجل

١٦٣ أحمد شلبى وإبراهيم قراعة، فودة ينكر الاتهامات فى الجلسة الأولى.. ويعترف بتقديم كل الرشاوى فى الثانية، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٢ نوفمبر ٢٠١٥.

لأوصل كهرباء للأرض وأحصل على رخصة لبناء ثلاجة لأحفظ منتجات الأرض، فعرض عليّ التدخل في الموضوع بتاع الأرض وطلب منى تفويضاً في أنه الممثل القانوني لتقنين الأرض، فوافقت وعملت له التفويض، وبدأ يبقى المسؤول عن الموضوع.

”وفي مايو 2015، جاني فودة وقال لي ”عايزين نلبس الوزير“ [وزير الزراعة صلاح هلال] قلت له ”يعنى إيه“، فأجاب ”يعنى نجيب له شوية بدل وكرافات وقمصان“، فقلت له ”روح محل ”إيجو“ في طريق صلاح سالم وأنا لي خصم هناك حوالى 30٪ نظراً لأننى عميل قديم لديهم ولي علاقات بصاحب المحل.

”بعدها بكام يوم، اتصل بى فودة وقال لي ”الجماعة هناك“ وطبعاً كان يقصد الوزير ومساعدته، وقال لي ”عاوز رقم صاحب المحل لأننى مش عارف أوصل له“ لكنه كان مسافر، فكلمت زوجته وقالت لي إن وزير الزراعة عندها ومعه ناس، فأنا قلت لها تعمل اللى هم عاوزينه، قاصداً بذلك الخصم الخاص بى.

”بعد شوية كلمتنى على تليفون زوجتى وقالت لي ”الجماعة مشيوا ومدفعوش حاجة“ فأنا قلت لها ”خلاص ماشى مفيش مشكلة“، وكنت خايف لورفضت أَدفع أو أخلى الوزير يدفع يوقف لي موضوع الأرض.

”بعد كام يوم، كلمنى فودة وقال لي إن قدح [محى الدين قدح مساعد وزير الزراعة] اشترى ملابس من محل ”بيمين“ في ”فورسيزونز“، لكنى معرفش ثمن هذه الملابس كام.

”شعرت فيما بعد بأن وزارة الزراعة بدأت تأخذ إجراءات جادة لتقنين الأرض، ثم أخبرنى فودة بأن هلال وقدح وأسرتيهما عايزين يروحوا يجحوا السنة دي، وزى ما قلت لفودة على محل الملابس قلت

له على شركة السياحة الى أتعامل معها.

”كنت عارف طبعاً إن موضوع الحج ده رشوة، لكنى وافقت عليه وقلت لفودة “خليهم يخلصونا بقى“.

”صاحب شركة السياحة كلمنى وقال إن قائمة المسافرين التى أعطاهال له فودة بها وزير الزراعة، وبذلك يجب الحصول على موافقة، فقلت له “أنا مبفهمش الكلام ده، شوف أنت الصبح واعمله“ وعرفت أن قائمة أسرة الوزير بها 11 اسماً.

”قال لى فودة بعد ذلك إن الوزير وقده يريدان الاشتراك فى النادى الأهلى، وإنه عرف محمود طاهر رئيس النادى وهيجيب خصم كويس لاشتراك الوزير ومساعدته، وفيما بعد علمت منه أنه اشترك للوزير وزوجته وأبنائه.

”وفيما بعد قال لى فودة “الوزير طالب منى بيت فى القاهرة لأنه ساكن فى الأرياف“ فأنا اتفرزت عليه، وقلت له “كده حرام، أنت ورطنتى فى الموضوع ده“ فرد قائلاً إننا “ممکن نجيب له بيت فى حدود 2 أو 3 مليون جنيه؛ لأن هلال خلص إجراءات الوزارة بتاعت تقنين الأرض والورق دلوقت معروض على مجلس إدارة هيئة التعمير والتنمية الزراعية“، فطلبت من فودة أن يكسب وقتاً حتى تنتهى الإجراءات. “جاءنى فودة فيما بعد وقال لى “بلاش يا سيدى موضوع الفيلا ده، ونجيب صيدلية لبنت الوزير“ فاتعصبت عليه وقلت له إنى زهقت من الابتزاز ده، وسبته ومشيت“¹⁶⁴.

هكذا كان فودة ينتقل من صفقة عرض رشوة إلى أخرى.

فى وزارة الصحة، سقط د. أحمد عزيز، مستشار وزير الصحة لأمانة

١٦٤ أحمد سعد، اعترافات تفصيلية لأيمن الجميل برشوة وزير الزراعة السابق: «تعرضت للابتزاز»، موقع «بوابة الشروق» الإلكتروني، ١١ نوفمبر ٢٠١٥.

المراكز الطبية المتخصصة، في واقعة تقاضى مبلغ ٤.٥ مليون جنيه على سبيل الرشوة من صاحب شركة خدمات ومستلزمات طبية، مقابل منحه مناقصة لتوريد أجهزة ومعدات لمستشفى معهد ناصر بأسعار أعلى من السعر الحقيقى وبالمخالفة للقانون.

وطبقاً لمحضر الضبط الذى تم إرفاقه بأوراق القضية، فقد ذكر ضابط الرقابة الإدارية أنهم تلقوا بلاغاً من سيدة تعمل في شركة خاصة تعمل في مجال توريد المستلزمات والخدمات الطبية، وأفادت فيه بأنها كانت توجهت إلى مقر وزارة الصحة، وتقابلت مع د.عزيز للسؤال عن مدى إمكانية تعاون شركتها مع الوزارة في توريد الأجهزة الطبية لمعهد ناصر، خاصة أنها كانت تعلم أن المعهد في حاجة إلى تلك الأجهزة، وأن الوزارة تعتزم الاستعانة بإحدى الشركات الخاصة لتوريد تلك المستلزمات.

وأضافت السيدة في محضر الرقابة الإدارية أنها فوجئت بمستشار الوزير يطلب منها مبلغ ٦ ملايين جنيه مقابل موافقته على منح شركتها مناقصة توريد تلك الأجهزة الطبية للمعهد دون الدخول في مناقصات أو إجراءات روتينية - حسب قولها، فأبلغته بأنها ستشاور مع مالك الشركة ومديرها في العمل وسوف تبلغه بردها، وأضافت أنه قال لها: "لو عاوزه تنجزى في عملية التوريد.. يبقى لازم أستفيد".

وتابعت أنها تحدثت مع صاحب الشركة، واتفقا على إبلاغ الرقابة الإدارية، وأن الرقابة طلبت منها إبلاغ مستشار الوزير بالموافقة على دفع مبلغ الرشوة وتحديد موعد لتسلم الشيكات أو الاتفاق على طريقة الدفع، واتصلت السيدة بالمتهم وأبلغته بموافقة مديرها، فطلب منها أن ترسل له الشيكات على مكتبه في مقر الوزارة وحدد الموعد، في الوقت الذى كان فيه ضباط الرقابة الإدارية يسجلون المكالمات،

واتفقوا مع السيدة على التوجه إلى مقر الوزارة في الموعد المحدد، ومعها ٤ شيكات بمبلغ ٤.٥ مليون جنيه كجزء من مبلغ الرشوة، على أن تبلغه بأن باقى المبلغ سيتسلمه عقب إنهاء التوريد.

توجهت ٢٠ سيارة تابعة للرقابة الإدارية والنيابة العامة، بعد الحصول على إذن بضبط د.عزيز، الصديق المقرب لوزير الصحة د.أحمد عماد الدين، وبمجرد خروج السيدة من مكتبه دخل رجال الرقابة الإدارية مقر الوزارة بشكل مفاجئ، وصعدوا إلى مقر مكتبه، لكنه كان شاهدهم من نافذته أثناء دخولهم من باب الوزارة، فأسرع بالاختباء فى مكتب د.نانيس عادل، مستشارة الوزير للطوارئ، فتعقبه رجال الرقابة الإدارية وألقوا القبض عليه، وقبل دخولهم المكتب كان المتهم ألقى شيكين من الأربعة أسفل مكتب د.نانيس، ووضع الشيكين الآخرين فى جواره.

وعثر رجال الرقابة الإدارية على الشيكين اللذين تم إلقاؤهما أسفل المكتب، فيما لم يجدا الآخرين، فأجبروه على خلع كل ملابسه، ووجدوا الشيكين فى الجوارب، واصطحبوه إلى مقر الرقابة الإدارية لتحرير المحضر قبل عرضه على النيابة العامة التى تولت التحقيق معه.

وخلال جلسة التحقيق التى استمرت قرابة ٦ ساعات، اعترف مستشار وزير الصحة بمعرفته بالسيدة، وقال إنها هى من عرضت تقديم مبلغ الرشوة، وإنه وافق من باب أن يعرف إلى أى مدى تتربح تلك الشركات من توريد الأجهزة والمستلزمات الطبية، وزعم أنه كان يعتزم إبلاغ الوزير بذلك لاتخاذ إجراءات بخفض الأسعار التى تعرضها الوزارة لشراء الأجهزة والمستلزمات الطبية^{١٦٥}.

فى قضية رشوة مدير مكتب وزير الاستشار، كشفت تحقيقات

١٦٥ أحمد شلبي، تحقيقات رشوة مستشار وزير الصحة: «عزيز» أخفى الشيكات فى «الشراب»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١ يونيو ٢٠١٦.

نيابة الأموال العامة بشرق القاهرة، أنه خلال الفترة من يوليو 2013 وحتى يوليو 2014، حصل المتهمون على رشى مالية وهدايا عينية، حيث إن عمر أشرف عبدالغنى المهراس، مدير بالمكتب الفنى لوزير الاستثمار السابق، بصفته موظفًا عمومياً، طلب وأخذ لنفسه عطية لاستعمال نفوذه للحصول على مزية من إحدى السلطات العامة بأن طلب وأخذ من المتهم حسين حمدي، المدير المالى ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة "صن سيتي"، بواسطة مدير الشركة محمد السيد إسماعيل، مبلغ 17 ألف دولار وقلادة ذهبية وخاتم "سوليتير" بقيمة 54 ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل استعمال نفوذه لدى مسؤولى محافظة القاهرة ومسؤولى الشركة القابضة لكهرباء مصر، ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما؛ لاستصدار قرار بضم قطع الأراض.

هناك نماذج أخرى غريبة فى ملف ضخم مائل أمام المحاكم والنيابات.

ومن ذلك أنه مقابل ألفى جنيه "عربون محبة" من صاحب عقار إلى مسؤول حي.. غرض الأخير الطرف عن إزالة الطوابق المخالفة دون أن يحرك ساكنًا لعشرات الضحايا التى قد تسقط بين قتلى وجرحى فى أى لحظة.

بل إنه مقابل "نصف كيلو كباب" على مائدة عشاء، ذابت كل الحواجز وحصل صاحب العقار أيضاً على التأشيرة الصعبة من مسؤول الحى لفعل ما يريد فى العقار.

مسؤول ثالث، هو رئيس لجنة، وافق فى مقابل قضاء أسبوع فى شاليه مدير الشركة على التوقيع على تصريح دخول شحنة أسماك فاسدة قادمة من الخارج.

ملفات القضايا في المحاكم والنيابات تشير في بعض منها إلى هذه الظاهرة.. فالرشوة كبرت قيمتها أم صغرت هي "أم الجرائم" التي تقوض دعائم المجتمع وتنخر فيه "كالسوس" بل هي أشد فتكاً.. لكن أن يبلغ الأمر أن يرتكب الموظف أو المسؤول "كارثة" مقابل "نصف كيلو كباب" أو زجاجة عطر، فهذا هو العجب العجيب.. من بين القضايا التي تناولتها أوراق التحقيقات وسجلات الجلسات، قضية متهم فيها مسؤول بأحد أحياء العاصمة عرض على إحدى الجميلات أن يمد شركتها بحملة إعلانية من المال العام.. والمقابل الذي طلبه هو أن تمنحه نفسها.

قضية أخرى المتهم فيها مسؤول بإحدى الجهات المنوط بها مكافحة جرائم تلوث النيل وإلقاء المخلفات الصناعية في مياهه.. هذا المسؤول تغاضى عن تحرير محضر لإحدى الشركات التي تلقى بسمومها القاتلة في نهر النيل.. لم ينظر إلى الضرر الفادح الذي سيلحق بملايين البشر جراء هذا التغاضى عن تحرير محضر.. ونظر إلى الرشوة التي سيتقاضاها.. ولم تكن هذه الرشوة إلا "عشرة كراتين صابون"!

نموذج آخر حوته ملفات القضايا والتحقيقات.. فهذا موظف في إحدى الوزارات رفض إصدار قرار بإزالة مصنع للأسمدة الزراعية المغشوشة التي تتسبب في إصابة المواطنين بالأمراض الخطيرة نظراً لاحتواء هذه الاسمدة على مواد كيميائية قاتلة.. رفض هذا المسؤول إصدار قرار الإزالة.. وكان مقابل هذا الرفض حصول هذا الموظف من صاحب المصنع على ثلاثة آلاف جنيه.. فقط لا غير!